من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبر الان المجرور بها هو صلة للمنفي
لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدا مصدرا كما في الاول قوله لك على النسخ
المشهورة من نسخة المتن ليس هذا بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل
لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في المثال ليبين حذف خبر لا وذكره
على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف قوله والكسر
في جمع المؤنث السالم بلا تنوين ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين
فذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن وقيل ينون لانه
ليس بتنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المؤنث مبني
على الفتح قوله والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع
منصوبان لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيضارعان
المضاف والانسب ان يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحروف الحرف
الذي بني عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامي رجلين لكان
منصوبا بالياء فتدبر قوله لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
اي الاضافة الى المفرد قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة
المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس
نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها
فح فلا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس
المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معناه قوله
هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة على التعريف بانه غير

جامع قوله بفيصل على وزن حيدر وهو القضاء بين الحق والباطل
فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل قوله ايراد حسن لحذف اللام
يقال حذف اللام من العلم القائم مقام المثل واولى بالصفة المشتهر
بها فسماها واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول او وقع في حال ذو التنكير
فلذا جعل حذف اللام مقويا له قوله اي فيما كررت فيه لا لانه لا يقال
يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها مع انه لا يجوز فيه
نصب الثاني فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف و
ولم يذكر الا خبرا واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا
نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة
وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر قوله فانه بحسب
التوجيه تزيد على اثناء الوجوه يستفيد قوله على ان يكون لا في كل
منهما لنفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية زائدة لانه جاز البناء
مع الزيادة نظرا الى لفظها قوله عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف
لم يقل وخبرهما محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم انهما نكرة
في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل ونحن نقول
لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة اذ ماله لا شيء من الامرين الا بالله
ولذا قال اي لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان فمن اعترض
عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر قوله يحذف
خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1